



دليل أدلة الشهود

عام

1. أدلة الشهود هي إحدى الطرق التي يمكن من خلالها للأطراف تقديم الأدلة أمام المحكمة. وعادة ما يكون الشهود إما شهودًا على الوقائع (أي من يمكنهم تقديم سرد لما حدث)، أو شهود خبراء (انظر أدناه الفقرات 6-8 للحصول على مزيد من التفاصيل بشأن شهود الخبراء).
2. إذا رغب أحد الأطراف في استدعاء أي شاهد وقائع أو شاهد خبير، فيجب على الطرف إبلاغ المحكمة قبل صدور التوجيه من جانب المحكمة. لكل طرف، وليس المحكمة، أن يقرر الشاهد الذي يرغب في استدعائه. وإذا رأى أحد الطرفين لاحقًا أنه يرغب في استدعاء شاهد لم يتم إخطار المحكمة به قبل إصدار التوجيهات، فيجب عليه إبلاغ المحكمة على الفور والتقدم بطلب للحصول على توجيهات أخرى. وإذا تم تقديم طلب للحصول على مزيد من التوجيهات دون منح وقت كافٍ للطرف الآخر للنظر بشكل صحيح والتعامل مع الشاهد الجديد، فسترفض المحكمة عادة السماح باستدعاء الشاهد. ولذلك من الضروري أن ينظر الطرفان، أثناء تحديد المحكمة للتوجيهات التي ستصدر، في تحديد الشهود الذين ستسعى لاستدعائهم.
3. تنص القاعدة 27 من الأنظمة والقواعد الإجرائية للمرافعات المدنية والتجارية ("**القواعد**") على أنه يجوز للمحكمة أن تصدر توجيهات مختلفة تتعلق بأدلة الشهود، وأن أي أقوال أدلى بها شهود الوقائع يجب التحقق منها من خلال بيان بصحة الإفادة ("**أقر بصحة الحقائق الواردة في إفادة الشهادة هذه على حد علمي واعتقادي**").
4. يُتوقع من جميع الشهود، عند الإدلاء بشهادتهم في المحكمة، الإدلاء بشهادتهم إما بحلف اليمين أو بإثبات.

شهود الوقائع

5. يجب أن تتسم إفادات الشهود في ما يتعلق بشهود الوقائع بما يلي:

- i. ذكر اسم وعنوان الشاهد كاملاً.
- ii. الالتزام بكلمات الشاهد كما هي، إذا كان ذلك ممكناً، وصياغتها بلغة الشاهد الأم وبضمير المتكلم (يجب توفير ترجمة باللغة الإنجليزية إذا لم تكن لغة الشاهد هي اللغة الإنجليزية).
- iii. شرح علاقة الشاهد، إن وجدت، بالمدعي أو المدعى عليه.
- iv. توضيح معرفة الشاهد المباشرة بالمسائل ذات الصلة بالأمور المطروحة في القضية.
- v. مراجعة كل المستندات ذات الصلة، ولكن لا ينبغي تضمين نص المستند ذي الصلة ما لم يكن ذلك مناسباً.
- vi. تضمين إفادة التصريح بالحقيقة التالية: "أقر بصحة الحقائق الواردة في إفادة الشهادة هذه على حد علمي واعتقادي."
- vii. تُورخ بالتاريخ الذي وقّع فيه الشاهد على الإفادة.

6. يجب على الأطراف التي ترغب في تقديم شهود للإدلاء بشهادتهم في المحكمة تقديم إفادة شاهد مسبقاً في ما يتعلق بذلك الشاهد بحلول التاريخ والوقت المطلوبين بموجب توجيهات المحكمة.

أدلة الخبراء

7. لا تتلقى المحكمة أدلة الخبراء عادةً؛ يجب أن تقتصر أدلة الخبراء على ما هو مطلوب بصورة معقولة لحل المسائل في القضية. وبعبارة أخرى، ما لم تكن هناك حاجة إلى خبرة خاصة خارجة عن نطاق خبرة المحكمة وعلمها، فلن تكون هناك حاجة إلى الاستعانة بأدلة الخبراء. ويتمثل النهج العام للمحكمة في البت في المسائل المتعلقة بالواقعة من دون مساعدة خبير.
8. ومع ذلك، عندما يرغب أحد الأطراف في تقديم أدلة خبراء، فيجب تقديم طلب بذلك. ويجب أن يحدد الطلب مجال الخبرة المطلوب فيه الدليل وكذلك تفاصيل الشاهد الخبير المقترح. يجب أن يكون أي دليل خبير موجزاً. يجوز للمحكمة أن تأمر بملخص.
9. الممارسة المعتادة أمام المحكمة هي أن يقوم الطرف الذي يسعى إلى الاعتماد على رأي خبير محدد بتكليف الخبير المعني بنفسه.

10. يجب على الخبير الذي يقدم تقريرًا أو أدلة أمام المحكمة أن يكون على دراية بما يلي:

- i. أن واجبه هو مساعدة المحكمة في الأمور الواقعة ضمن نطاق خبرته.
- ii. أن ذلك الواجب هو الغاية السامية ويلغي أي التزام تجاه الشخص الذي يتلقى منه تعليماته أو يتقاضى منه أجره.
- iii. يجب أن يكون أي دليل خبير هو رأيه المستقل، وألا يتأثر بالتقاضي أو أي عوامل أخرى.

11. يجب على الأطراف التي ترغب في تقديم شاهد خبير للإدلاء بشهادته في المحكمة تقديم تقرير خبير مسبقًا في ما يتعلق بذلك الشاهد الخبير بحلول الوقت والتاريخ المطلوبين بموجب توجيهات المحكمة.

12. يجب التحقق من أي تقرير يعدّه خبير من خلال بيان صحة الإفادة التالي:

أؤكد أن الحقائق المذكورة في تقريري تقع ضمن نطاق معرفتي وأقر بصحتها، كما أقر بأن الآراء التي أعربت عنها تمثل رأيي المهني الصحيح والكامل.

أدلة الشاهد من جانب المسؤولين الحكوميين

13. يجوز للمحكمة في ظروف معينة- إما من تلقاء نفسها، أو عند استلام طلب من أحد الطرفين- إصدار استدعاء شاهد بخصوص مسؤول من إحدى الدوائر الحكومية لتلقي الأدلة ذات الصلة في أي قضية معينة. وقبل تقديم مثل هذا الطلب، يجب على الطرف أن يثبت أنه حاول تأمين الحضور الطوعي لهذا الشاهد.

14. يجب أن يشير مثل هذا الطلب إما إلى مسؤول محدد، أو فئة من المسؤولين، الذين يرغب الطرف المعني في حضورهم للمحكمة للإدلاء بشهادتهم، والأدلة المحددة التي يرغب الطرف المعني في تقديمها، مع شرح سبب عدم إمكانية تقديم هذا الدليل من مصدر آخر.

محكمة قطر الدولية

أبريل 2023

